

خاتمة

فإنه قال فائل : قد فصلتم مذاهب هؤلاء ، أفقتظون القول بتكفيرهم ،
ووجوب القتل لمن يعتقد اعتقادهم؟! .

فلما : تكفيرهم ، لا بد منه ، في ثلاث مسائل :

١ — أمراًها : مسألة قدم^(١) العالم ، وقولهم : إن الجواهر كلها قديمة .

(١) هذه مسألة عويصة ، حارت فيها العقول ، وتبليت الأفكار يدل على ذلك قول
« جالينوس » :

« لأدرى ، العالم قديم أم محدث ؟! » ، وتعليق « الإمام الرازي » عليه بقوله :
« وهذا دليل على أن « جالينوس » كان منصفاً ، طالباً للحق ، فإن الكلام في هذه
المسألة ، قد يقع من العسر والصعوبة إلى حيث تضحل أكثر العقول فيه »

وإذا رحنا نستفتي الغزالي نفسه ، عن اضطراب العلماء وزلزلة أفكارهم في أمثال هذه المواطن
وجدناه يقول :

« ولا ينبغي أن يكفر بعض النظار بعضاً ، بأن يراد غالباً فيما يعتقد برهانياً ،
فإن ذلك ليس أمراً هيئنا ، سهل المدرك » .

على أن بعض العلماء المشهود لهم بفسوخ القدم في علوم الشريعة ، يروى عنه القول بشيء
من ذلك ، قال « البدواني » في شرح « العضدية »

« وقد قال بالقدم الجنسى - بأن يكون فرد من أفراد العالم ، لا يزال على سبيل
التعاقب موجوداً - بعض المحدثين المتأخرين ، وقد رأيت في بعض تصانيف « ابن
تيمية » القول به في العرش »

وقد علق « الأستاذ الإمام » على هذا بقوله :
« أى قال بقدم العالم بالجنس ، أى أنه لا يزال فرد من أفراد العالم موجوداً ،
وما من جزء من أجزاء الزمان ، إلا وقد كان فيه حادث ، إلى غير النهاية ، بعض
المحدثين ، الآخذين بظاهر الأحاديث ، لما أنهم قد رأوا فيها ما يدل على ذلك ، وبه قال
« ابن تيمية » على ما نقل عنه الشارح ، وذلك أن « ابن تيمية » كان من الحنابلة ،
الآخذين بظواهر الآيات والأحاديث ، القائلين بأن الله استوى على العرش جلوساً ،
فأما أورد عليه ، أنه يلزم أن يكون العرش أزلياً ، لما أن الله أزلي ، فكانه أزلي ،
وأزلية العرش خلاف مذهبه ، قال : إنه قديم بالنوع أى أن الله لا يزال يعدم عرشاً
ويحدث آخراً من الأزل إلى الأبد حتى يكون له الاستواء أزلاً وأبداً » .

بل إن بعض العلماء الذين يعتبرون من أركان نهضة علم الكلام ، قد جوز القول بقدم العالم ،
ولم ير فيه خطراً على العقيدة ، ذلك هو « المولى الحياى » ، و « عبد الحكيم السيالكوتى » ،
إذ يقرر « سعد الدين التفتازانى » شارح « العقائد النفسية » :

« أن القدم ينافى العدم ، لأن القديم إن كان واجبا لذاته ، فظاهر ، وإلزم
استناده إليه بطريق الإيجاب ، إذ الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار ، يكون
حادثاً بالضرورة ... الخ » .

فلا يرضى « الحياى » عن قول « السعد » :

« الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار ، يكون حادثاً »

ويجوز أن يكون الشيء صادراً بالقصد والاختيار ، ومع ذلك يكون قديماً . وهذا نصه :

« واعترض عليه ، بجواز أن يكون تقدم القصد الكامل ، على الإيجاد ، كتقدم
الإيجاد على الوجود ، فى أنه بحسب الذات لا الزمان فيكون مقارناً للوجود زماناً »
ومتى جاز مقارنة القصد للإيجاد زماناً ، والإيجاد مقارن للوجود زماناً أيضاً ، كان القصد
مقارناً للوجود زماناً .

فتى كان القصد قديماً — وهذا ما لا استحالة فيه — كان الوجود قديماً .

ويعلق « عبد الحكيم » على وجهة نظر « الحياى » فيصورها تصويراً واضحاً ولا يعقب

عليها بنقد ، مما يدل على رضاه عنها .

ب — والثانية قولهم : إن الله تعالى ، لا يحيط علماً بالجزئيات ^(١) الحادثة ،
من الأشخاص .

ج — والثالثة . إنكارهم ^(٢) بعث الأجساد وحشرها .

فهذه المسائل الثلاث ، لا تلائم الإسلام بوجه ، ومعتقدها معتقد كذب ^(٣) الأنبياء
— صلوات الله عليهم وسلامه — وأنهم ذكروا ما ذكروه على سبيل المصلحة ، تمثيلاً
لجواهر الخلق وتفهيماً ، وهذا هو الكفر الصراح ، الذي لم يعتقده أحد من فرق
المسلمين ^(٤) .

وما دام أن خوف المتكلمين من القول بقدم العالم ، راجع إلى ما يؤدي إليه ، من لزوم أن
يكون البارئ فاعلاً بالإيجاب وقد كان هذا هو المحور الذي يدور عليه خلاف الغزالي للفلاسفة ،
وما دام يمكن تنادي هذا اللازم ، فلا ضير إذن في القول بقدم العالم ، إن صح دليلاً .
وشبهه بموقف « الخيالي » من هذه المسألة ، موقف « توماس الإكوييني ١٢٢٥ —
١٢٧٥ » حيث يقول :

« الإرادة الحرة ، لا يمكن الفحص عنها بالنظر الصرف ، فقد يكون الله خلق العالم
منذ القدم ، وقد يكون خلقه في الزمان ، ولا يمكن إثبات أحد الطرفين بالبرهان » .
(١) قد مر بك في هامش ص ١٩١ وما بعدها أن هذا الرأي فهم خاص في عبارة الفلاسفة ،
وأن العبارة محتملة لسواء ، فلا يصح إذن القطع بكفرهم .

(٢) قد مر بك أيضاً في هامش ص ٢٩٨ وما بعدها أن هذا فهم خاص في عبارتهم ، إذ أن في
عبارتهم تصريحاً بعث الأجساد ، فلا يصح أيضاً القطع بكفرهم .

(٣) كيف يتصور تكذيب الأنبياء بالنسبة لهذه المسائل الثلاث !!! أما مسألة قدم العالم ،
فالفلاسفة لا يكذبون بها نصوص الأنبياء ، وإنما ينزلون هذه النصوص « كالحلق والفعل » على
المعنى الذي هدام إليه تفكيرهم ، وهذا شيء والتكذيب شيء آخر ، وأما المسألتان الأخريان ،
فليس فيهما تكذيب ولا تأويل .

(٤) لو عاش الغزالي حتى عاصر « الخيالي » و « ابن تيمية » لوجد من يعتقده أو على الأقل

يجوز اعتقاده .

فأما ما عدا هذه المسائل الثلاث ، من تصرفهم في الصفات الإلهية ، واعتقاد التوحيد فيها ، فمذهبهم قريب من مذهب المعتزلة ، ومذهبهم في تلازم الأسباب الطبيعية ، هو الذي صرح به المعتزلة ، في التولد ، وكذلك جميع ما نقلناه عنهم ، قد نطق به فريق من فرق الاسلام إلا هذه الأصول الثلاثة .

فمن يرى تكفير أهل البدع ، من فرق الاسلام يكفرهم أيضا بها ، ومن يتوقف عن التكفير ، يقتصر على تكفيرهم بهذه المسائل الثلاث .

وأما نحن فلسنا نؤثر الآن الخوض ، في تكفير^(١) أهل البدع ، وما يصح منه ، وما لا يصح ، كي لا يخرج الكلام عن مقصود هذا الكتاب ، والله تعالى الموفق للصواب .

(١) غريب من الغزالي هذا التوقف ، وهو مظهر له يجعلنا لا نشك في أنه ملتزم ، ومتشدد ، وأية شدة أبلغ من أن يذهب في هذه العبارات مذهباً ، يؤم أن مخالفة الأشاعرة ، في مسألة من المسائل ، مهما هان أمرها ، ولو كانت القول ، بعدم زيادة الصفات على الذات ، كفر ، يستوجب غضب الجبار ، والخلود الدائم في النار .

ونكنا نعرف الغزالي في مظهر آخر غير هذا المظهر ، نعرف الغزالي الذي يحتاج جد الاحتياط في مسألة الكفر والإيمان ، حتى لا يجر الناس ، عن أن يضعوا كلمة الكفر على أطراف شفاهم . يلفظونها بغير حساب ، ويرمون بها الناس ، لا إحقاقاً حق ، ولكن جرياً وراء الهوى والغرض ، وذلك حيث يقول :

« من كفر مسلماً فقد كفر » .

ونعرف الغزالي سمحاً سهلاً ، يؤاخي بين النظار ، ولا يريد لهم أن يرى بعضهم بعضاً بالكفر لأنهم لا يختلفون إلا في مسائل دقيقة ، ليس إدراك الحق فيها سهلاً . ولا هيئنا ، فلا ينبغي أن يثق واحد منهم برأيه ، الوثوق الذي يجعله يعتقد أن رأيه هو الحق الصراح ، ورأى مخالفه هو الكفر المبين ، وذلك حيث يقول في فيصل التفرقة :

« هناك مقامان :

أحدهما ، مقام عوام الخلق ، والحق فيه الاتباع ، والكف عن تفسير الظواهر رأساً ، والحذر عن إبداء التصريح ، بتأويل لم تصرح به الصحابة الخ .
المقام الثاني ، بين النظار ، الذين اضطرت عقائدهم ، المأثورة المروية ، فينبغي أن يكون بحثهم بقدر الضرورة ، وتركهم الظاهر بضرورة البرهان القاطع .
ولا ينبغي أن يكفر بعضهم بعضاً بأن يراه غلطاً ، فيما يعتقده برهانياً ، فإن ذلك ليس أمراً هيناً سهل المدرك » .

وتعرف الغزالي يضع الايمان معايير ومقاييس ، يتوسع فيها جد التوسع . حتى لا يكاد يخرج عن دائرتها الرحبة الفسيحة ، إلا شواذ الشواذ ، من أولئك المكابرين المعاندين ، أو الزاعمين أن الرسل يصلحون اجتماعيون ، كثيرهم من الزعماء ، لم يؤبدوا من السماء ، ولم يؤفدوا من رب العالمين ، وذلك حيث يقول في فصل التفرقة أيضا :
«لعلك تشتهي أن تعرف حد الكفر ،... وإني أعطيك علامة صحيحة ، تطردها وتنعكسها ، لتتخذها مطمح نظرك ، وترعوى بسببها عن تكفير الفرق ، وتطوين اللسان في أهل الإسلام ، وإن اختلفت طرقهم ، عادموا متمسكين بقول لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، صادقين بها ، غير مناقضين لها ، فأقول : الكفر هو تكذيب الرسول - عليه الصلاة والسلام - في شيء مما جابه ، والإيمان تصديقه في جميع مما جاء به .

واعلم أن هذا الذي ذكرناه ، مع ظهوره ، تحته غور ، بل تحته كل الغور ، لأن كل فرقة ، تكفر مخالفها ، وتنسبه إلى تكذيب الرسول - عليه الصلاة والسلام - فالحنبلي يكذب الأشعري ، زاعماً أنه كذب الرسول في إثبات « الفوق » لله تعالى ، وفي الاستواء على العرش ، والأشعري يكفره ، زاعماً أنه مشبه وكذب الرسول . في أنه ليس كمثل شيء ، والأشعري يكذب المعتزلي ، زاعماً أنه كذب الرسول ، في جواز رؤية الله تعالى ، وفي إثبات العلم والقدرة والصفات له ، والمعتزلي يكفر الأشعري ، زاعماً

أن إثبات الصفات ، تسكير للقدمات ، وتكذيب للرسول في التوحيد
ولا ينجيك من هذه الورطة ، إلا أن تعرف حد « التكذيب » و « التصديق »
وحقيقتهما ، فيكشف لك غاوه هذه الفرق ، وإسرافها في تكفير بعضها بعضاً .

قالوا : التصديق إنما يتطرق إلى الخبر ، بل إلى الخبر ، وحقيقته الاعتراف ، بوجود
ما أخبر الرسول - صلى الله عليه وسلم - عن وجوده ، إلا أن للوجود خمس مرات ،
ولأجل الغفلة عنها ، نسبت كل فرقة مخالفها إلى التكذيب .

فإن الوجود ، ذاتي ، وحسي ، وخيالي ، وعقلي ، وشهبي ، فمن اعترف بوجود
ما أخبر الرسول - عليه الصلاة والسلام - عن وجوده ، بوجه من هذه الوجوه الخمسة ،
فليس بمكذب على الإطلاق .

أما الوجود الذاتي فهو الوجود الحقيقي الثابت خارج الحس والعقل
وأما الوجود الحسي ، فهو ما يتمثل في القوة الباصرة من العين مما لا وجود له
خارج العين ، وذلك كما يشاهد الغائم الخ
وأما الوجود الخيالي ، فهو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن حسك الخ
وأما الوجود العقلي فهو أن يكون للشيء روح وحقيقة ومعنى ، فيتلقى العقل مجرد
معناه ، دون أن يثبت صورته في خيال أو حس أو خارج ، كاليد مثلاً ، فإن لها
صورة محسوسة ومتخيلة ، ولها معنى هو حقيقتها وهو القدرة على البطش ، والقدرة على
البطش ، هي اليد العقلية الخ

وأما الوجود الشهبي ، فهو ألا يكون نفس الشيء موجوداً ، لآبصورته ، ولا بحقيقته ،
لأن الخارج ، ولأن الحس ، ولأن الخيال ، ولأن العقل ، ولكن يكون الموجود شيئاً
آخر يشبهه ، في خاصة من خواصه ، وصفة من صفاته الخ »

ولا أحب أن أطيل عليك باستيفاء هذه الأقسام وشرحها فإنه يطول ، بل رجساً جر إلى
نقل الكتاب برمه ، فأرجع إليه بنفسك ، فهو صغير وجيز .

أرأيت إلى هذه الأقسام الخمسة ، وإلى اتساع مداها ، وإلى حكمه الصريح بأن من ثبت الوجود

أشياء مما أخبر الرسول بوجوده ، على نحو من هذه الأخطاء الخمسة يكون مصداقاً .
أرأيت إلى هذه المسائل التي كفر بها الغزالي الفلاسفة في كتابه « التهافت » وإلى المسائل
التي أوهم أنهم ربما يكفرون أيضاً بها ، وأن آرائهم حولها لا يمكن أن تخرج عن هذه الدائرة
الفسیحة بحال من الأحوال ، إذ من أول النصوص ، وحاول التوفيق بين النص والعقل ، لا يخرج
صنيعه عن هذه المراتب بحال ، وفي هذه الحدود كل صنيع الفلاسفة .

هذا هو الغزالي في كتابه « التهافت » ملتزم متشدد إلى أبعد حدود التشدد والتزم ،
وهذا هو الغزالي في كتابه « فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة » سمح سهل إلى أبعد حدود
السهولة والسماحة ، فلا بد أن يكون الغزالي في كتابه « التهافت » غيره في كتبه الأخرى ، وهذا
ما شرحناه وافية ، أول الكتاب .

(وإيهم) فلقد قصدت في هذا العمل ، إلى هدف معين ، أسأل الله أن أكون قد اهتديت إليه ،

أو قاربت ؛ وأن أكون قد أدركت الكمال فيه ، أو شارفت ، وهو يتلخص فيما يلي :

أ — التعريف بالغزالي ، تعريفاً صحيحاً ، يساعد على فهم اتجاهاته الفكرية ، بعد أن ظل
سـ فيما قرأت عنه — مجهولاً ، من هذه الناحية ، طوال حقبة سحيقة .

ب — ويتبع ذلك التعريف بكتبه ، وتحديد قيمتها العلمية لا من وجهة نظرنا نحن ، ولكن
من وجهة نظره هو لمعرفة ما يمكن أن يتخذ منها مصدراً لتصوير أفكاره ، وآرائه ، ومعتقداته ،
وما لا يمكن أن يكون كذلك .

خصوصاً ، كتاب « التهافت » الذي ظل آماداً طويلة ، يستعمله الناس ويستهدونه ، في
تصوير آراء الغزالي وأفكاره ، وهم في ذلك واهمون .

وقد استطعنا بحمد الله — متصمين بآراء يشد أزرها الدليل — أن نصحح هذه الأخطاء ،
وأن نضع الأمر في نصابه .

ج — تنظيم « كتاب التهافت » حتى يتيسر للقارئ فهمه ، والانتفاع به .

(١) بترقيمه ، وترتيبه ، بدل أن تنساب كلماته بعضها وراء بعض ، فلا يعرف القارئ أين
ينتهي ، ولا أين يبتدىء ، فتتداخل معاني الجمل بعضها في بعض ، مما يجعل فهمها عسيراً ، بل مستحيلاً .
فالآن ، وفي طبعتنا هذه ، يعرف القارئ مبدأ الفقر ونهايتها ، ومبدأ البحث ونهايته ،
وأوائل الجمل وأواخرها .

ولم يسبقنا إلى هذا العمل ، حتى أصح الطبقات الموجودة ، رغم محاولات بذلت في ذلك ، لم
تصل المدى الذي بلغناه .

(٢) والتعليق عليه :

إما بشرح غامض ، وحل مغلق .
وإما بنقد ، يقتضي الإنصاف تسجيله ، والتنبيه عليه .
وإما بإثبات نس للفلاسفة ، ترى من الضروري اطلاع القارى عليه ، ليقارن بين ما يقوله
الغزالي ، وبين ما يقولونه عن أنفسهم ، ليوافق الغزالي أو يخالفه ، على بيته ، حين يتعرض الغزالي
لهذا النص ، بالشرح ، والنقد ، والتعليق .

وإما بتصحيح النص عن أحد طرفين :
الطريق الأول ، أن أختار النص الصحيح ، من بين الأصول المتعددة ، التي احتفظت لنا بها
التاريخ - إن وجد من بينها نص صحيح - ، وإن وجد نصان صحيحان . أثبت أمثلهما في الصلب
واحتفظت بالآخر في الهامش .

وعملية الاختيار هذه ، عملية عقلية صرفة ، أساسها فهم الفكرة ، التي يتحدث عنها الغزالي ،
فيها صحيحا ، سواء كانت حكائية عن الفلاسفة ، أو تعليقا ونقدا ، ثم اختيار العبارة ، التي تؤدي
هذا المعنى ، من بين العبارات الواردة .

ولم أشأ ، أن أحتفظ في الهامش ، بكل الفوارق ، وأن أدع القارى يختار ، فإن هذه عملية
لا تزيد على أنها جمع للنسخ المتعددة ، في مجلد واحد ، ثم فيها إرهاب للقارى ، بتقليب بصره ،
وبصيرته ، بين الهامش والصلب ، جرياً وراء الأرقام . وفضلاً عن ذلك ، فليس فيها كبير نفع
للعلم ، سوى حفظ الأصول ، خشية أن تمتد إلى بعضها يد العناء . لأنها تقتض في كل قارى ،
القدرة على أن يقارن النصوص ، ويستخلص أصحها ، وهل كل القراء كذلك ؟! وإن فرض ،
فهل لدى جميعهم الوقت الكافي لذلك !!؟ وإن فرض ، فما فائدة التخصص في جانب ، من جوانب
المعرفة ، حين يبرز فيه ، ويكون ذا أهلية خاصة ، وكفاءة ممتازة ، إن لم يوفر على جمهور القارئين
شيئاً من هذا العناء ، بل كل هذا العناء ، حتى ينتفع الناس بعضهم ، بجهد بعض ، بدل أن يبدأ
الكل بمحنته ، من حيث ابتدأ الآخرون .

وأتمهزها فرصة مناسبة ، لأعترف بما يسرته لى ، هوامش « طبعة بيروت » من تقديم بعض
الأصول ، التي لم يتيسر لى الاطلاع عليها ، إلا عن طريقها .

الطريق الثانى ، أن أدع النصوص كلها ، جانباً ، حين لا أجد واحداً منها ، يستطيع أن
يؤدى المعنى ، الذى أرى أن المقام يحتمه ويقتضيه ، فأدخل عبارة من عندى ، وأنبه القارى إلى
ذلك ، وإلى أن الأصل الوارد ، شئ آخر سواها .

(٣) ووضع فهرست له ، لأقتصر فيه ، على دلالة القارى ، على الموضوعات الرئيسية فحسب
لذ ربما تعرض على سبيل الاستطراد أو غيره ، ضمن هذه المسائل الرئيسية ، موضوعات أخرى ،
قد يظن أنها لم تذكر فيها ، وقد يكون الباحث بحاجة إليها وحدها ، فلم أشأ أن أدعه يتيه ،
ويضل ، ويقاب الكتاب كله ، ظهراً لبطن ، بل دللته عليها ، بأن جعلتها في الفهرست ، شأنها ومكانها .
وأسأل الله التوفيق ، والحمد لله أولاً ، وآخراً .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

استدراك

صواب	خطأ	س	ص
	سقطت هذه العبارة : ... كما قالوه - بمد قوله : ثلاث عشرة طبقة	٢	٤١
المتصل	المنفصل	١٠	٤٤
كريمة	كرى	١١	٤٤
المعول للعلة	العلة للمعول	٤	٤٩
	سقطت هذه العبارة : « فلا يقع في الحال ، ولكن يقع عند مجيء الغد ، وعند دخول الدار » بمد قوله : « أو بدخول الدار »	٨	٥٥
	سقطت هذه العبارة : « أحدهما اختلاف » بمد قوله : « فيهما اختلاف » .	١٩	٦٤
فكذلك	قوله : وكذلك	١٤	٧٣
فوق	قوله : فوق	٩	٧٣

obeykandi.com

فهرست

الصفحة

الموضوع

مقدمة

حياة الغزالي

تاريخه الزمني - ٥ ، الحال العامة في عصره - ٦ ، بوادر الشك عنده - ٧ ،
أدوار الشك عنده - ٨ .

الدور الأول وتشخيصه - ٨ ، أنواع الأدلة في عصره - ٨ ، فحص
الغزالي لها - ٨ ، تحديد العلم اليقيني عنده - ٨ ، شك في الحواس - ٩ ،
شك في العقل - ١٠ .

الدور الثاني وتشخيصه - ١٠ ، الشفاء من الدور الثاني - ١١ ،
عود إلى الدور الأول - ١١ ، أصناف الطالبين للحق - ١١ ، موقف
الغزالي من علم الكلام - ١٢ ، موقفه من الفلسفة - ١٣ ، موقفه من
التعليمية - ١٤ ، موقفه من التصوف - ١٤ ، تخاص الغزالي من الشك
نهائياً - ١٦ .

بيان القيمة العامة لمؤلفاته ، في حالي شك واهتدائه - ١٧ .
تقسيم الناس بحسب مواهبهم واستعداداتهم ، وموقف الغزالي من كل
طائفة - ١٧ .

تحقيق معنى المذهب - ١٩ ، بيان أن العالم قد يكون له مذاهب
متعددة ، باعتبارات مختلفة - ١٩ .

تقسيم حياة الغزالي إلى ثلاث فترات - ٢٠ ، الفترة الأولى ما قبل الشك - ٢٠ ،
الفترة الثانية فترة الشك ، وتأليف الغزالي وتدرسه خلالها - ٢١ ،
الفترة الثالثة فترة الاهتداء والطمأنينة - ٢٣ .

٢٤

قيمة كتاب التهافت

زمن تأليفه - ٢٤ ، تصنيف الغزالي لكتبه ، صنف قدمه للجمهور ،
وآخر ادخره لنفسه - ٢٤ ، الشروط الواجب توافرها فيمن يقرأ كتبه
الخاصة - ٢٥ ، من الدوافع التي سجت الغزالي على تأليف كتاب التهافت ،
طاب الجاه والشهرة - ٢٦ ، القيمة الحقة لكتاب التهافت - ٢٨ .

٢٩

كتاب تهافت الفلاسفة

٣١

خطبة الكتاب

٣٥

مقدمة

أرسطو هو الهدف الذي يقصد إليه الغزالي بالنقد - ٣٥ ، « الفارابي »
و « ابن سينا » خير من ترجم لأرسطو - ٣٧ .

٣٨

مقدمة ثانية

أنواع الخلاف بين الفلاسفة وبين غيرهم - ٣٨ ، النوع الأول يرجع إلى
مجرد اللفظ - ٣٨ ، النوع الثاني ما لا يصدم مذهبهم فيه أصلاً من
أصول الدين - ٣٩ ، النوع الثالث ما يتعلق النزاع فيه بأصل من أصول
الدين - ٤١ .

٤٢

مقدمة ثالثة

غرض الغزالي من هذا الكتاب الهدم والتمكين على الفلاسفة، لا إثبات

الحق في ذاته - ٤٢ ، التمريف بالمعزلة هامش - ٤٢ ، التمريف بالكرامية
هامش - ٤٢ ، التمريف بالواقفة هامش - ٤٣ .

٤٤

مقدمة رابعة

حيل الفلاسفة واستدراجهم للعامة - ٤٤ ، اشتراط الفلاسفة للرياضيات ،
كقائمة للبحوث الإلهية ومناقشة الغزالي لهم في ذلك - ٤٤ ، اشتراطهم
المنطق ومناقشة الغزالي لهم - ٤٥ ، الفصل في هذه الخصومة هامش - ٤٥

٤٧

فهرست المسائل - كما وضعه الغزالي نفسه -

مسألة [١]

٤٩

في إبطال قولهم بقدم العالم

تفصيل المذهب ، وبيان من شذ عن رأيهم في ذلك - ٤٩ ، اضطراب
النقل عن إفلاطون هامش - ٤٩ ، توقف جالينوس - ٤٩ ، فنون أدلتهم - ٥٠
الدليل الأول وفيه بيان أن الإرادة لاتصلح أن تكون سبباً لحدوث
العالم - ٥١ .

الاعتراض عليه من وجهين - ٥٣ .

الوجه الأول ، وفيه بيان أن الإرادة لاتصلح سبباً لحدوث العالم - ٥٣ ،
منع الفلاسفة لذلك بأن فيه قطع العلة عن المعلول - ٥٤ ، ترتيب محالات
على القول بقدم العالم - ٥٧ ، منها أن تكون دورات الأفلاك متساوية
في العدد ، مع اختلافها في السرعة والبطء - ٥٨ ، ومنها ألا تكون
هذه الدورات لاشفع ولا وتر - ٥٨ ، رأى أرسطو وأفلاطون
في النفس واعتراض الغزالي عليه - ٥٩ ، عود إلى تحرير الدليل الأول

على لسان الفلاسفة - ٦٠ ، الأوقات متساوية في جواز تعلق الإرادة بها - ٦٠ ، استحالة إثبات صفة لله تعالى من شأنها تمييز الشيء عن مثله - ٦٢ ، إبطال ذلك بقدمي العطشان - ٦٣ ، وأيضاً إبطال ذلك بأن الفلاسفة ما استغفروا عن تخصيص الشيء عن مثله - ٦٤ .

الوجه الثاني من أوجه الاعتراض على أصل دليلهم ، إلزام الفلاسفة بما أنكروه ، من جواز صدور الحادث عن القديم - ٦٧ ، مردّد الحوادث كلها إلى الحركة الدورية الأبدية - ٦٨ .

٧١

دليل ثان لهم في المسألة :

إثبات الفلاسفة لقدم الزمان - ٧١ ، إثبات الغزالي أن الزمان حادث - ٧٢ ، بيان أنه ليس فوق العالم خلاء ولا ملاء - ٧٣ .

٧٧

صيغة ثانية للفلاسفة في إثبات قدم الزمان :

تقدير إمكانات لا نهاية لها لخلق العالم قبل الوقت الذي خلق فيه على فرض حدوثه - ٧٧ ، إبطال ذلك بتقدير إمكانات لخلق سمك الفلك الأعلى أكبر مما هو عليه الآن ، مما يؤدي إلى إثبات خلاء وراء العالم - ٧٨ ، هل من الممكن أن يكون العالم أكبر مما هو الآن - ٧٩ .

٨١

دليل ثالث للفلاسفة على قدم العالم .

قدم الإيمان يستلزم قدم الممكن - ٨١ ، الاعتراض على ذلك - ٨١ .

٨٣

دليل رابع للفلاسفة على قدم العالم :

إثبات قدم المادة - ٨٣ ، الاعتراض على ذلك ، بأن الإيمان حكيم عقلي ، لا شيء موجود ، حتى يستلزم مادة يقوم بها - ٨٤ .

مسألة [٢]

١٩ في إبطال قولهم في أبدية العالم والزمان والحركة

إحالة أدلة إثبات الأبدية ، على الأدلة الأربعة المذكورة ، في الألفية - ١٩
زيادة دليلين آخرين - ٩٠ .

٩١

الدليل الأول

رأى جالينوس في قدم العالم - ٩١ ، الاعتراض عليه - ٩١ .

٩٣

الدليل الثاني

كيف يعدم العالم ، أو كيف يكون العدم مخلوقاً ؟ - ٩٣ ، رأى المعتزلة
في ذلك وتقصه - ٩٤ ، رأى الكرامية وتقصه - ٩٤ ، رأى فرقة من
الأشعرية وتقصه - ٩٥ ، رأى فرقة أخرى منهم - ٩٥ ، جواب الفزالي
عن ذلك - ٩٦ .

مسألة [٣]

١٠٠ في بيان تلبيسهم بقولهم: إن الله فاعل العالم وصانعه ، وإن العالم فعله وصنعه ،
وبيان أن ذلك مجاز عندهم ، وليس بحقيقة

ادعاء الفلاسفة أن العالم فعل الله وصنعه - ١٠٠ ، استحالة ذلك من
ثلاثة أوجه - ١٠٠ .

١٠١

الأول ، لا بد أن يكون الفاعل مريداً مختاراً - ١٠١ .

١٠٦

الثاني ، لا بد أن يكون الفعل حادثاً - ١٠٦ .

الثالث ، لا يصدر من الواحد إلا شيء واحد - ١١٠ ، أسباب كثرة
الفعل - ١١٠ ، أقسام الوجود عند الفلاسفة - ١١٣ ، النفوس والعقول

والأفلاك - ١١٤ ، الاعتراض على ذلك - ١١٥ ، هل العلم عين الوجود أم غيره - ١١٦ ، الأول لا يعقل إلا ذاته - ١١٧ ، الاعتراض على ذلك - ١١٨ .

مسألة [٤]

١٢٦

في بيان عجزهم عن الاستدلال على وجود الصانع

تناقض الفلاسفة بسبب محاولة إثبات الصانع - ١٢٦ ، دليل إثبات الصانع عند الفلاسفة - ١٢٦ ، إلزام الفلاسفة بجواز التسلسل - ١٢٨ ، اشتراطات الفلاسفة لاستحالة التسلسل - ١٢٨ ، دليل آخر لإثبات الصانع - ١٢٩ ، تحديد معنى الواجب والممكن - ١٢٩ ، تقوم الواجب بالممكن - ١٣٠ ، رأى « الفارابي » و « ابن سينا » في النفس - ١٣١ .

مسألة [٥]

١٣٣

في بيان عجزهم عن إقامة الدليل ، على أن الله واحد ، وأنه لا يجوز فرض اثنين ، واجبي الوجود ، كل واحد منهما لا علة له .

الدليل الأول على الوحدانية - ١٣٣ ، الاعتراض على ذلك - ١٣٤ ،

١٣٥

الدليل الثاني على إثبات الوحدانية

استحالة تركيب الواجب - ١٣٥ ، أنواع الكثرة خمسة ١٣٦ ،

١٣٧

الأول : استحالة انقسام الواجب فعلاً أو وهماً - ١٣٧ ،

١٣٧

الثاني : استحالة انقسام الواجب في العقل إلى معنيين

١٣٧

الثالث : استحالة كثرة الواجب بالصفات - ١٣٧ ،

الصفحة

الموضوع

الرابع : استحالة كثرة الواجب بالتركيب من الجنس والفصل

١٣٧

١٣٧ ،

١٣٨

الخامس : استحالة كثرة الواجب بتقدير ماهيته ووجود - ١٣٨ ،

كثرة الأسماء واتحاد الذات - ١٣٩ ،

مسألة [٦]

١٤٧

اتفقت الفلاسفة على استحالة زيادة الصفات على الذات

تصوير المذهب - ١٤٧ ، أدلتهم عليه ١٤٨ ،

الدليل الأول - ١٤٨ ، الاعتراض عليه - ١٤٨ ،

الدليل الثاني - ١٥٠ ، الاعتراض عليه - ١٥١ ، تمجيز الفلاسفة عن

رد جميع الصفات إلى الذات - ١٥٢ ، كيفية علم الأول بالعالم - ١٥٣ ،

الاعتراض على تلك الكيفية - ١٥٤ ، هل يكون العلم واحداً والمعلوم

متعددًا؟ ! - ١٥٥ ، معنى الغيرية - ١٥٩ ،

مسألة [٧]

في إبطال قولهم : إن الأول لا يجوز أن يشارك غيره في جنس ، ويفارقه

١٦١

يفصل ، وأنه لا يتطرق إليه انقسام في حق العقل ، بالجنس والفصل .

المشاركة في الوجود ، والجوهرية ، والعملية للغير ، ليست مشاركة في

الجنس - ١٦١ ، ليس للأول ماهية سوى الوجود الواجب - ١٦٣ ،

مطالبة الفلاسفة بإثبات ذلك - ١٦٣ ، إلزام الفلاسفة بتركيب

الأول - ١٦٧ ،

مسألة [١٧]

في السببية

٢٢٧

نظرية السببية في نظر المتكلمين - ٢٢٧، نظرية السببية في نظر الفلاسفة
- ٢٢٨، رأى بعض الفلاسفة المحدثين في نظرية السببية هامش - ٢٢٨،
إرجاع المحالات إلى قانون التناقض - ٢٣٩، قاب الأجناس - ٢٣٩،

مسألة [١٨]

في تمجيزهم عن إقامة البرهان العقلي على أن النفس الإنسانية جوهر روحي
قائم بنفسه، لا يتميز. وليس بجسم ولا منطبع في جسم، ولا هو متصل
بالبدن، ولا منفصل عنه، كما أن الله ليس خارج العالم، ولا داخل العالم،
وكذا الملائكة عندهم

٢٤٢

إنقسام القوى الحيوانية إلى محرّكة ومدركة - ٢٤٢، انقسام المدركة إلى
ظاهرة وباطنة ٢٤٢، الحواس الظاهرة خمس - ٢٤٢، الحواس الباطنة
ثلاث - ٢٤٢، القوة الخيالية - ٢٤٢، القوة الوهمية - ٢٤٣، المتخيلة
والمفكرة ٢٤٤، المحركة الباعثة، والمحرّكة المباشرة - ٢٤٥، القوة الشهوية
والقوة الغضبية ٢٤٥،

القوتان العاملة والعالة للنفس الناطقة - ٢٤٦،

أدلة الفلاسفة في على تجرد النفس الإنسانية ٢٤٨،

الدليل الأول - ٢٤٨، المقام الأول في الاعتراض عليه - ٢٤٨،

المقام الثاني - ٢٤٩،

الدليل الثاني - ٢٥٢، الاعتراض عليه - ٢٥٣،

مسألة [٨]

في إبطال قولهم : إن وجود الأول بسيط ، أي هو وجود محض ، ولا ماهية
ولا حقيقة يضاف الوجود إليها ، بل الوجود الواجب له ، كالماهية لغيره
١٦٨ مطالبة الفلاسفة بإثبات ذلك - ١٦٨ ، بيان أن ذلك غير مقبول - ١٧٠

مسألة [٩]

١٧٢ في تمجيزهم عن إقامة الدليل على أن الأول ليس بجسم

مسألة [١٠]

١٧٦ في تمجيزهم عن إقامة الدليل على أن للعالم صانعا وعلّة

مسألة [١١]

١٧٩ في تمجيز من يرى منهم أن الأول يعلم غيره ، ويعلم الأنواع والأجناس
بنوع كلي

الدليل الأول لهم - ١٨٠ ، الاعتراض عليه - ١٨٠ ، الدليل الثاني
- ١٨١ ، الاعتراض عليه - ١٨٢ ، الفعل الإرادى يوجب العلم بالمفعول
دون الفعل الطبيعي - ١٨٢ ،

مسألة [١٢]

١٨٥ في تمجيزهم عن إقامة الدليل على أنه يعرف ذاته أيضا

مسألة [١٣]

١٨٨ في إبطال قولهم : إن الله - تعالى عن قولهم - لا يعلم الجزئيات المنتزعة بانقسام
الزمان إلى الكائن ، وما كان ، وما يكون

الصفحة

الموضوع

تفهم مذهبهم - ١٨٨ ، نص الإشارات وشرحه هامش - ١٩١ ،
الاعتراض عليهم - ١٩٦ ،

مسألة [١٤]

في تمجيزهم عن إقامة الدليل ، على أن السماء حيوان مطيع لله تعالى ، بحركته
الدورية

٢٠٢

تصوير المذهب - ٢٠٢ ، الاعتراض على ذلك - ٢٠٤ ،

مسألة [١٥]

٢٠٧

في إبطال ما ذكره من الفرض المحرك للسماء .

تصوير المذهب - ٢٠٧ ، الاعتراض على ذلك ٢٠٩ ،

مسألة [١٦]

٢١٢

في إبطال قولهم : إن نفوس السموات مطلعة على جميع الجزئيات الحادثة في
هذا العالم

تصوير المذهب - ٢١٢ ، دليلهم - ٣١٣ ، الرؤى والوحي - ٣١٥ ،

الاعتراض - ٢١٦ ،

٢٢١

الطبيعيات

أصول العلوم الطبيعية - ٢٢١ ، فروعها ٢٢٢ ، المعجزات في نظر

الفلاسفة - ٢٢٤ ، معجزة النبوة في القوة التخيلية - ٢٢٤ ، معجزة

النبوة في القوة النظرية العقلية - ٢٢٤ ، معجزة النبوة في القوة النفسية

العملية - ٢٢٥ ،

- الدليل الثالث والاعتراض عليه ٢٥٥ ،
الدليل الرابع - ٢٥٦ ، الاعتراض عليه - ٢٥٧ ،
الدليل الخامس والاعتراض عليه ٢٥٨ ،
الدليل السادس والاعتراض عليه - ٢٦٠ ،
الدليل السابع والاعتراض عليه ٢٦٣ ،
الدليل الثامن - ٢٦٤ ، الاعتراض عليه ٢٦٥ ،
الدليل التاسع والاعتراض عليه - ٢٦٧ ،
الدليل العاشر - ٢٦٩ ، الاعتراض عليه ٢٧٠ ،

مسألة [١٩]

في إبطال قولهم : إن النفوس الإنسانية يستحيل عليها العدم بمسده وجودها
وأنها سرمدية لا يتصور فناؤها

٢٧٢

- الدليل الأول لهم - ٢٧٢ ، الاعتراض عليه ٢٧٣ ،
الدليل الثاني - ٢٧٨ ، الاعتراض عليه ٢٨١ ،

مسألة [٢٠]

في إبطال إنكارهم لبعث الأجساد ورد الأرواح إلى الأبدان ، ووجود النار
الجسمانية ، ووجود الجنة والحدور المين ، وسائر ما وعد به الناس ، وقولهم :
إن كل ذلك أمثلة ضربت لعوام الخلق ، لتفهم ثواب وعقاب روحانيين ، ها
أعلا رتبة من الجسمانيين

٢٨٢

تقرير مذهب الفلاسفة - ٢٨٢ ،

مواضع الخلاف : إنكار حشر الأجساد ، وإنكار الذات الجسمانية في

الجنة ، وإنكار الآلام الجسمانية في النار ، وإنكار وجود الجنة والنار كما
وصف القرآن - ٢٨٨ ،

نص « النجاة » في البعث الجسماني والروحاني ، وتعليق عليه هامش -
٢٨٩ ، عبارة القرآن بين صفات الله ، وصفات الجنة والنار ٢٩٩ ، أدلة
الفلاسفة على استحالة البعث الجسماني - ٣٠٠ ، الاعتراض - ٣٠٥ ،
مسلك آخر لهم في الاستدلال - ٣٠٧ ، الاعتراض عليه - ٣٠٨ ،
البحث حول السنن الإلهية - ٣١٠ ،

رأى الغزالي في الفلاسفة بالنسبة لقولهم بتقدم العالم ومناقشته في ذلك -
٣١٣ ، رأيه فيهم بالنسبة لقولهم بعدم علم الله تعالى بالجزئيات ومناقشته
في ذلك - ٣١٥ ، رأيه فيهم بالنسبة لقولهم بعدم حشر الأجساد
ومناقشته في ذلك - ٣١٥ ، الغزالي في مظهرين مختلفين هامش - ٣١٦

تأريخ المكتبة العربية

بعض الكتب التي ظهرت بها في علم الفلسفة

اسم المؤلف	اسم الكتاب	ح
حامد عبد القادر	العلاج النفساني	٢٠
عبد الحلیم محمود ، وأبو بكر زكري	المشكلة الأخلاقية والفلاسفة	١٥
محمود حب الله	إرادة الاعتقاد	١٥
علي عبد الواحد وافي	اللغة والمجتمع	١٥
مصطفى عبد الرازق باشا	الدين والوحي والإسلام	١٥
توفيق الطويل	التنبؤ بالغيب	١٥
علي عبد الواحد وافي	المسئولية والجزاء	١٥
عبد الوهاب عزام	التصوف وفريد الدين المطار	١٥
أبو الملا عفيفي	الملامتية والصوفية وأهل الفتوة	١٥
محمد مصطفى حلمي	الحياة الروحية في الإسلام	١٥
عثمان أمين	شخصيات ومذاهب فلسفية	١٥